



تسجيل ما لا يقل عن 489 حالة اعتقال تعسفي في تشرين الثاني 2016

أولاً: المقدمة:

تكاد تكون قضية المعتقلين المعضلة الوحيدة التي لم يحدث فيها أي تقدم يذكر على الرغم من تضمينها في بيان وقف الأعمال العدائية، وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي:

أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح كافة النساء والأطفال، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة كافة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يطلب من كافة الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 99% من مجموع المعتقلين.

منهجية التقرير:

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 وحتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يعرضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 117 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل، 99% منهم لدى القوات الحكومية بشكل رئيس.

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: تفاصيل التقرير.

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني).

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها التنظيمات الإسلامية المتشددة.

• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها فصائل المعارضة المسلحة.

• حالات إطلاق سراح من

مراكز احتجاز المختلفة.

• نقاط مدهامة وتفتيش نتج عنها حجز للحرية.

• حالات خطف قامت بها جهات لم تتمكن من تحديدها.

ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال

التعسفي في تشرين الثاني.

رابعاً: التوصيات.





ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إن حالات الإفراج تم معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة. كما تُنكر الحكومة السورية قيامها بعمليات الخطف أو الاعتقال، وذلك عند سؤال الأهالي عن أبنائهم المحتجزين من قبل القوات الحكومية، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على معظم المعلومات من محتجزين سابقين.

جميع المعتقلين الموثقين لشهر تشرين الثاني تم إلقاء القبض عليهم دون أي مذكرة اعتقال، وهذا الأمر أصبح مسلماً به ومنهجياً في 99.9% من حالات الاعتقال التي تقوم بها القوات الحكومية بمختلف تصنيفاتها (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية)، وعلى مدار لقاءاتنا مع آلاف المعتقلين منذ عام 2011 وحتى الآن لم نسمع بمحادثة اعتقال واحدة تمت بمذكرة اعتقال أو حتى تبرير، بل إن أغلبها يأخذ طابع خلع الأبواب والاعتقال من داخل غرف النوم في المنازل، أو عبر الحواجز في الطرقات، ويبدو لنا أن السلطات الحاكمة تتعمد فعل ذلك كي لا تبقى دليلاً يُشير إلى مسؤوليتها عن عمليات الاعتقال تلك وما تبعها من تعذيب وعنف جنسي وقتل خارج نطاق القانون وغير ذلك. كما تتمتع السلطات الحاكمة 99.9% من المعتقلين من التواصل مع محامٍ أو الأهل أو أي أحد، ولم تتم معاقبة أحد من مرتكبي هذه الجرائم أو حتى غيرها، ولم نسجل أي حالة من هذا القبيل، بل هناك تشجيع وحصانة من قبل السلطات الحاكمة نفسها لمرتكبي هذه الجرائم.

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 117 ألف حالة اعتقال، ذلك منذ بدء الحراك الشعبي في آذار/ 2011 (99% منها لدى القوات الحكومية)، لا تشمل الحصيلة المعتقلين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجرمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقرائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.
- أغلب حالات الاعتقال تتم بشكل عشوائي وبحق أناس ليس لديهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعاينه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.
- سيطرة القوات الحكومية على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسية وممارستها المنهجية لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.
- تعدد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتابعة للقوات الحكومية وقيامها بعمليات الاعتقال التعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.
- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق غير المستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يمكن متابعتها.

بالإمكان الحصول على تفاصيل أي معتقل عبر كتابة اسمه على محرك البحث الموجود على موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما إنه بإمكانكم إدخال اسم وتفصيل أي معتقل، وسيقوم فريق العمل الخاص بتوثيق المعتقلين بالتحقق من البيانات، ثم إدخالها في حال صحتها.





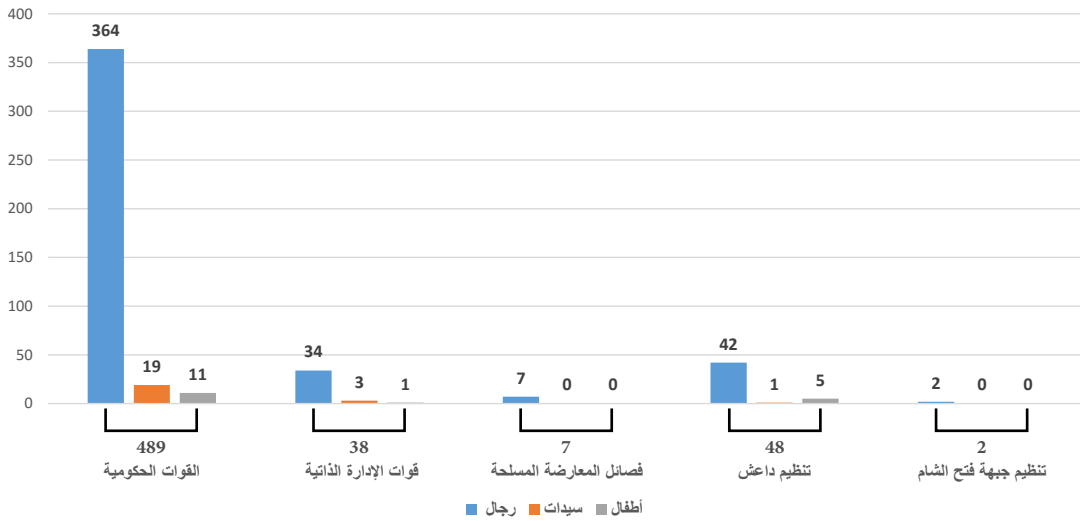
ثانياً: تفاصيل التقرير:

تميّزت الاعتقالات التعسفية في تشرين الثاني بقيام القوات الحكومية بعمليات مدهامة واعتقال شبه يومية شملت المدنيين في الأحياء الرئيسية في مدن دمشق وحلب وحماة، في دمشق شملت عمليات الاعتقال الشرائح العمرية بين 18 - 42 عاماً، وذلك بهدف التجنيد القسري، أما في حماة وحلب فقد شملت عوائل النشطاء ومقاتلي فصائل المعارضة المسلحة. القوات الحكومية أيضاً وفي تشرين الثاني قامت بعمليات اعتقال موسعة بحق المدنيين المتجهين إلى لبنان وذلك لدى مرورهم من المعابر الحدودية مع لبنان، وشملت هذه الاعتقالات بشكل خاص المدنيين من سكان مدن ريف دمشق الخارجة عن سيطرة القوات الحكومية كمدن الزبداني ومضايا ودوما والمعضمية.

تنظيم داعش استمر أيضاً في سياسة الاعتقال التعسفي بحق المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرته، حيث شملت عمليات الاعتقال المخالفين للتعاليم المفروضة قسراً من قبل التنظيم، وأيضاً أصحاب محلات الاتصالات ومقاهي الإنترنت ومحلات الصرافة، والمدنيين الذين يحاولون النزوح من مناطق سيطرة التنظيم إلى مناطق سيطرة فصائل المعارضة المسلحة. قوات الإدارة الذاتية من جهتها، استمرت في سياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق المدنيين والنشطاء السياسيين والإعلاميين المعارضين لتوجهاتها في المناطق الخاضعة لسيطرتها، حيث تركزت عمليات الاعتقال هذه في مدينة الحسكة، ومدينة عفرين بريف محافظة حلب، إضافة إلى حملات موسعة للاعتقال بهدف التجنيد القسري تركزت في مدن القامشلي بريف محافظة الحسكة وعفرين.

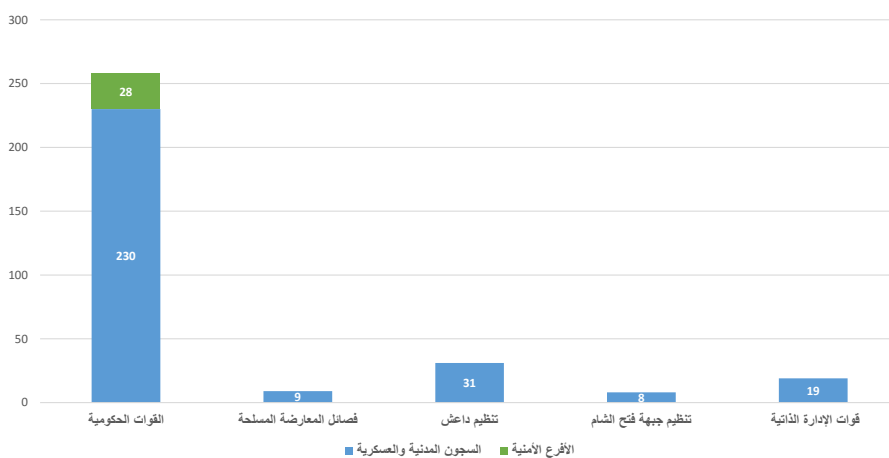
الجدول التالي يوضح توزيع حالات الاعتقال التي حصلت في تشرين الثاني، والتي تمكنا من تسجيلها، ونؤكد أن هذا هو الحد الأدنى، بسبب الظروف الأمنية واللوجستية.

حصيلة الاعتقالات التي وثقت في تشرين الثاني، توزعت على النحو التالي:

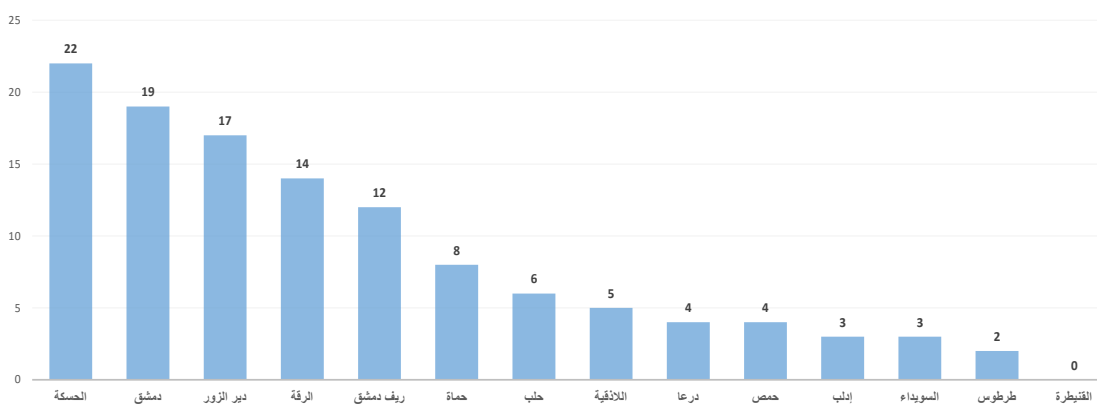




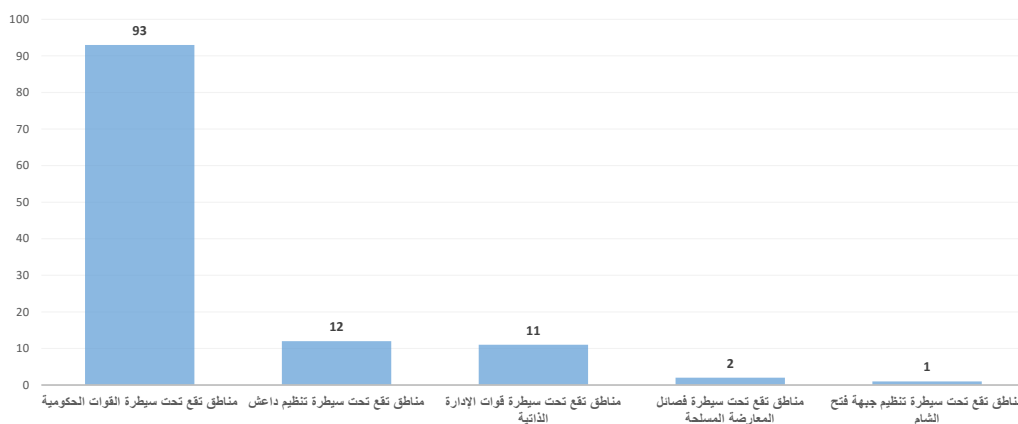
أما حالات إطلاق سراح المحتجزين من مراكز الاحتجاز المختلفة، فقد توزعت على النحو التالي:



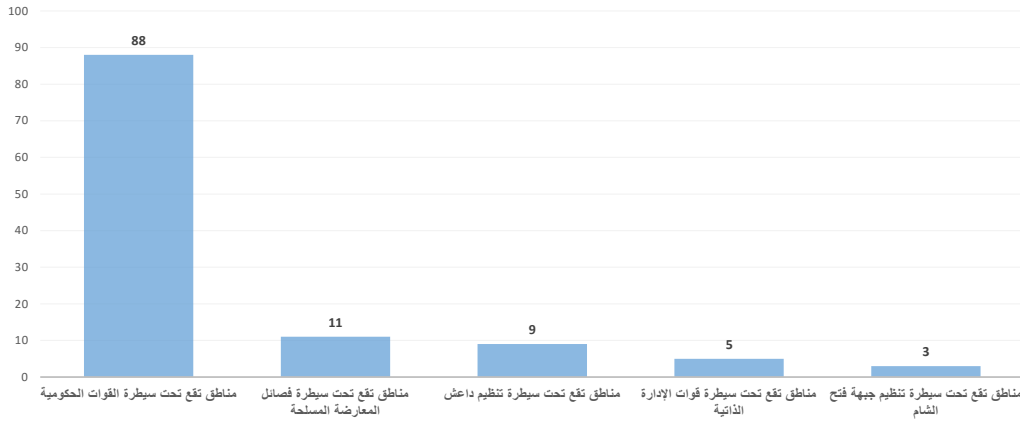
نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:



الجهات المسؤولة عن المداهمات:



حالات خطف قامت بها جهات لم تتمكن من تحديدها:



ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في تشرين الثاني:

القوات الحكومية:

(تتحفظ على ذكر الاسم لدواع أمنية)، أنثى، من مدينة حماة، تبلغ من العمر 42 عاماً، اعتقلتها قوى الأمن العسكري التابع للقوات الحكومية إثر مدهامة مكان إقامتها في حي القصور بمدينة حماة يوم الأربعاء 30/ تشرين الثاني/ 2016، واقتادتها إلى فرع الأمن العسكري بمدينة حماة، ما يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

(تتحفظ على ذكر الاسم لدواع أمنية)، أنثى، من مدينة الزبداني بمحافظة ريف دمشق، مُدرّسة لغة عربية تبلغ من العمر 31 عاماً، اعتقلتها القوات الحكومية من مكان نزوحها في مدينة دمشق يوم الثلاثاء 29/ تشرين الثاني/ 2016، واقتادتها إلى جهة مجهولة، ما يزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني):



الأستاذ حواس عكيد، من مدينة المالكية بريف محافظة الحسكة، عضو في حركة الإصلاح الكردي وعضو في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الإثنين 28/ تشرين الثاني/ 2016 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية من مكان إقامته في مدينة المالكية، واقتادته إلى جهة مجهولة، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



مجدل حاج قاسم، من بلدة كرنكو بريف محافظة الحسكة، مواليد عام 1975، عضو حزب يكيئي الكردي، يوم الأحد 27/ تشرين الثاني/ 2016 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي - فرع حزب العمال الكردستاني) إثر مدهامة مكان إقامته في بلدة كرنكو، واقتادته إلى جهة مجهولة، ما يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



جهات لم نتمكن من تحديدها:

السيدة أمل يحيى الحميدي، من سكان ريف إدلب، ربّة منزل، تبلغ من العمر 31 عاماً، تعرّضت للاختطاف والاختفاء القسري من مكان وجودها في حي الأنصاري بمدينة حلب على يد مسلحين مجهولين يوم السبت 5/ تشرين الثاني/ 2016، مايزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

الممرض سجييع صالحه، من محافظة السويداء، ممرض في مستوصف منطقة شهباء بمحافظة السويداء، السبت 5/ تشرين الثاني/ 2016 قام مسلحون مجهولون بإطلاق النار على سيارة الإسعاف التي كانت تُقلّه على الطريق الواصل بين قريتي لاهثة والمتونة بريف محافظة السويداء وقاموا باختطافه، أُفّرج عنه السبت 26/ تشرين الثاني/ 2016 بعد دفع ذويه فدية مالية كبيرة.

رابعاً: التوصيات:

لابدّ على مجلس الأمن من متابعة تنفيذ القرارات:

القرار رقم 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري.
يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحمل مسؤولياتهم تجاه مئات آلاف المحتجزين والمختفين قسرياً في سوريا.



Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

